مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الشرعية) المجلد الثالث عشر- العدد الثاني، ص23-51، يونيو2005
ISSN 1726-6807, http://www.iugaza.edu/ara/research/

الهمز بين القراء والنحاة

أكرم علي حمدان

بريطانيا – لندن، Email: HandanSony@aol.com

ملخص: مسألة الهمز من المسائل المهمة، لما للهمز من حضور كبير يقف عليه من يقلب صفحات أي من كتب النحو واللغة والقراءات، ككتاب سيبويه وكتاب الخصائص لابن جني، وكتاب الحجة في للقراء السبعة لأبي علي الفارسي. على أن هذه المسألة أحدثت خلافاً بين القراء والنحاة كبيراً، أجاء كلاً من الفريقين إلى تخطئة صاحبه، أو رميه بالوهم ونسبته إلى التخليط وعدم الضبط. وقد حاولت في هذا البحث أن أتتبع منشأ المشكلة، التي رأينا أنها ابتدأت من عند سيبويه، وأن أضع النقاط فيها على الحروف، من خلال الرجوع إلى كتـب كل من الفريقين، وتتبع أقوالهم، والمقارنة بينها، وصولاً إلى ما وصلنا إليه من نتيجة نرجو أن تكون قد أزالت شيئاً مما وقع في المسألة من لبس.

وقـد اكتفيـت بذكـر حالات الهمزة عند القراء، وعزفت عن الخوض فيها عند النحويين، لما في ذلك من تطويل لا داعي له، ولأن الهمزة عند القراء هي نقطة الدائرة وموضع الخلاف، أما القول عليها عند النحاة فمبسوط في كتبهم، وهو من القارئ الحصيف على طرف الثمام.

على أنني اجتهدت أن يكون ذكري الهمزة عند القراء من الوضوح والحصر بما يعين القارئ على الوقوف على سبب الخلاف ومواضعه، مع التمثيل لذلك قدر المستطاع.

مقدمة

الهمز عند القدامى

يـتفق القدامـى على أن الهمزة حرف شديد مجهور[1]، يخرج من أول مخارج الحلق من آخـر الحلـق مما يلي الصدر. وقد نقل ابن منظور عن الخليل قوله: "الهمزة صوت مهتوت في أقصى الحلق يصير همزة، فإذا رفه عن الهمز، كان نفساً يحول إلى مخرج الهاء، فلذلك استخفت العرب إدخال الهاء على الألف المقطوعة نحو أراق وهراق ..."[2]. وفي اللسان أيضاً: هت الهمزة يهـتها هـتاً: تكلـم بها. وسماها ابن الجزري الحرف المهتوف، قال: سميت بذلك لخروجها من الصدر كالتهوع، فتحتاج إلى ظهور قوي شديد، والهتف: الصوت، يقال: هتف به إذا صوت، وهو فـي المعـنى بمـنزلة تسميتهم للهمزة بالجرسي، لأن الجرس الصوت الشديد، والهتف الصوت الشـديد[3]. وقـال صاحب الشافية: "ثم اعلم أن الهمزة لما كانت أثقل الحروف في الحلق ولها نبرة كريهة تجري مجرى التهوع، ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها، فخففها قوم..."[4].

الهمزة عند المحدثين

يخـتلف المحدثـون عن القدامى في أنـهم يرون أن الهمزة صوت غير مجهور، فهي عـندهم مهموسة[5]، وهذا ما أكدته التجارب المخبرية، وهو ما عليه العلماء الغربيون، وإن اختلفت تعبـيراتهم فـي وصـــــفه، ففيما يـــــرى Daniel Jones أنه صوت لا بالمجهـور ولا بالتنفسـي[6] It is neither breathed nor voiced يذهـب Heffner إلى وصفــه بالهمس دائماً، وبالشدة عادة[7] .This sound is always a voiceless, usually a fortis…stop. كما يرى كل من Brosnahan و Malmberg أنه مهموس انفجاري[8]. وقد بنى كل من جونز وهفنر وصـفه للهمزة على نظرته للحنجرة، فجونز يرى أن للحنجرة ثلاثة أوضاع: الاحتباس (وذلك في الهمـزة وحدهـا)، والانفـتاح دون ذبذبة (وذلك في المهموسات) والانفتاح مع الذبذبة (وذلك في المجهـورات)، وبذلك تكون الهمزة صوتاً لا هو بالمجهور ولا بالرخو (التنفسي). أما هفنر فيرى أن للحـنجرة وظيفتيـن هما: ذبذبة الأوتار الصوتية، وهي صفة الجهر، وعدم ذبذبتها وهي صفة الهمـس، ويدخـل في حالة عدم الذبذبة احتباس في الحنجرة (وذلك في الهمزة)، أو انطلاق فيها (وذلـك فـي بقية المهموسات) على أنـهما يسلمان بأن الهمزة عبارة عن احتباس في الحنجرة[9] glottal stop.

وبعـبارة أخرى: قد ينطبق الوتران الصوتيان انطباقاً تاماً فلا يسمحان للهواء بالمرور إلى الفراغ الحلقـي مـدة انطباقهما، وهذا هو وضعهما حالة (قطع النفس)، وعندما ينفرج الوتران، بعد فترة الانطباق التام، يسمع صوت انفجاري نتيجة لاندفاع الهواء الذي كان مضغوطاً فيما دون الوترين الصوتيين، وهذا الصوت هو ما يسميه العرب (همزة القطع)[10].

ويمكـن إرجـاع الخـلاف بيـن المتقدمين والمتأخرين في وصف الهمزة إلى أن المتقدمين قيدوا الوصـف بالجهر والهمس بجري النفس دون ذكر الوترين الصوتيين، أما المتأخرون فيقيدون ذلك باهـتزاز الوتريـن الصوتيين واسترخائهما، فما اهتز الوتران عند حدوثه وصف بالجهر، وما لم يهتز عند حدوثه وصف بالهمس[11].

أما مخرج الهمزة عند المحدثين فقد جعله بعضهم من أقصى الحلق موافقاً ما عليه العلماء العرب، وعبر عنه بعضهم بأنه من المزمار نفسه، وبعضهم بأنه من الحنجرة، وهي موضع انحباس النفس الـذي يحدثها، إذ النفس منحبس بالوترين الصوتيين بقوة وحفْز، ويساعد على الحفز وقوته مقاومة

حجـاب الحاجـز وعضـل الصدر، وانغلاق الوترين ومنعهما للنفس المتردد بينهما وبين الصدر بعض الوقت، فإذا انفرج الوتران فجأة اندفع الهواء بالصوت، وسمع صوتُها شديداً قوياً[12].

ولذا ـك فعلمـاء الغرب يسمونها الوقفة الحنجرية "glottal stop". والمزمار، كما هو معلوم، في أعلـى الحنجرة. والحلق عند القدامى يشمل الحنجرة، وعليه فلا خلاف بين القدامى والمحدثين في وصف مخرج الهمزة.

الهمز بين القراء والنحاة

حالات الهمزة

الهمزة حرف بعيد المخرج؛ والإجماع منعقد عند العلماء القدامى والمحدثين على ثقله[13]؛ ولذلك فإن العرب غيرته وتصرفت فيه ما لم تتصرف في غيره من الحروف، فأتت به على سبعة أوجه مستعملة في القرآن والكلام: جاءت به محققاً، ومخففاً، ومبدلاً بغيره، وملقى حركته على ما قـبله، ومحذوفـاً، ومسهلاً بين حركته والحرف الذي منه حركته.[14] ويمكن تلخيص الأحوال التي تعتري الهمزة في حالتين اثنتين، هما:

التحقيق: وهو إخراج الهمزة بكل صفاتـها من مخرجها من أقصى الحلق حيث وقعت في الكلمة، مفردة كانت أو جاورتْها همزة أخرى[15].

التسهيل: وله عند القراء معنيان: الأول: مطلق التغيير، فيشمل الحذف والإبدال والتسهيل بين بين. والثاني: هو التسهيل بين بين.

فالحذف: هـو أن تسقط الهمزة تماماً، ويكون ذلك في الهمزات المتطرفة ولا سيما في الوقف، أو عند التقاء همزتين من كلمتين، نحو (**هؤلاءِ إن**) و(**جاء أَجلُهم**) فإن أبا عمرو يسقط الأولى منهما: (**هؤلا إن**) و(**جا أجلهم**).

والإبـدال: أن تجعـل مكان الهمزة واواً أو ياء أو ألفاً، وذلك يعتري الهمزة مفردة كلمة أو ثانية. والمفردة يمكن أن تكون فاء للكلمة أو عيناً أو لاماً، وقد جاء عن السوسي الإبدال في هذه الأحوال جميعاً، قال الشاطبي:

ويبدل للسوسي كل مسكنٍ   من الهمز مدا غير مجزوم اهملا

...   ...

وعليه فـ (**المؤمن**) تصبح بالإبدال (**الموَمن**)، و(**البأس**) تصبح (**الباس**)، و(**جئت**) تصبح (**جيت**).

أمـا الهمـزة الواقعة ثانية في نحو: (**أأنت**) فبالإبدال تصبح الهمزة الثانية ألفاً خالصة، وفي نحو (**أؤلقي**) تصبح الهمزة الثانية واواً خالصة، وفي نحو (**أئنا**) تصبح الهمزة الثانية ياء خالصة.

وأما تسهيل الهمزة بين بين: فمعناه أن ينطق بالهمزة بينها وبين الحرف المجانس لحركتها، فينطق بالمفـتوحة بيـنها وبيـن الألف، وبالمكسورة بينها وبين الياء، وبالمضمومة بينها وبين الواو[16].

وربمـا عـبر عـنه بعضهم بالتليين، نحو ما نجد عند الأهوازي في وجيزه[17]، والخوارزمي في تخميره[18].

ويـرى بعض المعاصرين أنه ليس من الصواب أن يقال: هذه همزة مسهلة، أو هذه بين بين، أو هـذه همـزة مقلوبـة، معللاً ذلك بأنه لا وجود للهمزة في هذه الحالات، لأن وضع الحنجرة لدى الـنطق بـهذه الحالات يتغير إلى وضع آخر غير وضع الهمزة[19]. وأرى أنه لا غضاضة في التسمية، فإن وصفهم الهمزة بأنها مسهلة مثلاً خروج بِها عن الهمزة الأصلية.

ولا خـلاف بين القراء والنحاة القدامى في أنه ينبغي ألا يتعسف في إخراجها، بل يجب أن تُخرج بلطافـة ورفـق. وقد حذر ابن الجزري من أن ينطق بـها القارئ كالمتهوع، وبخاصة إذا وليها مجانس أو مقارب نحو: أعوذ، أحطت، اهدنا[20]. ومن هنا فقد نقل بعضهم عن شعبة راوي عاصم قوله: "كان إمامنا يهمز (**مؤصدة**) فأشتهي أن أسد أذني إذا سمعته يهمزها"[21].

الهمزة عند القراء

تتفق كتب القراءات على تقسيم حالات الهمزة ثلاثة أقسام:

1- الهمز المفرد

والهمز المفرد يكون، كما مضى، في أول الكلمة أو وسطها أو آخرها، والهمزة التي تأتي في أول الكلمة نوعان:

1- همـزة القطـع: وهـي الهمزة التي تكتب وتلفظ، وتكون مفتوحة نحو (**أخذ**) ومضمومة نحو (**أسـارى**) ومكسـورة نحـو (**إذ**). وهذه الهمزة تُحقق على الإطلاق، أي تُخرج من مخرجها بلا خلاف بين القراء في ذلك.

2- همزة الوصل: وهي الهمزة التي تسقط في درج الكلام، وتحقق لدى الابتداء بـها.

الهمز الذي يأتي في وسط الكلمة:

وهذه الهمزة قد تكون فاء الكلمة أو عينها أو لامها، فالهمزة التي هي فاء الكلمة نحو التي في كلمة (**يؤمـنون**) إذ إنـها من الفعل (**آمن**)، والهمزة التي هي عين الكلمة نحو (**بئس**)، والتي هي لام الكلمـة نحـو (**منسـأته**). وللقـراء مذاهب شتى في النطق بـهذه الهمزات، تتوزع بين التحقيق والإبدال والتسهيل على خلاف بينهم في كيفيته.

2- الهمزتان المجتمعتان في كلمة

إذا التقـت همـزتان في كلمة، أولاهما متحركة والثانية ساكنة، فالقراء يتفقون على إبدال الهمزة الثانية، فتبدل حرف مد من جنس حركة ما قبلها:

فإن كان ما قبلها مفتوحاً أبدلت ألفاً نحو (**آدم**) فإن أصلها أَأْدم، و(**آتى**) فإن أصلها أَأْتى، وإذا كـان ما قبلها مضموماً أبدلت واواً نحو (**أُوتي**) فإن أصلها أُؤْتي ، (**أوذي**) فإن أصلها أُؤْذي، وإذا كـان مـا قبلها مكسوراً أُبدلت ياء نحو (**إيمانا**) فإن أصلها إِئْماناً. ولا نعلم خلافاً بين القراء والنحاة في هذه القاعدة.

وأمـا إذا التقت همزتان الأولى منهما مفتوحة والثانية متحركة بإحدى الحركات الثلاث، الفتحة أو الضمة أو الكسرة، فقد ورد خلاف بين القراء في كيفية النطق بالهمزة الثانية.

وهذا جدول يوضح حالات النطق بالهمزة الثانية المتحركة عند القراء:

القارئ	الهمزة الثانية في الكلمة الواحدة		
	مفتوحة (أأنت)	**مضمومة (أؤلقي)**	**مكسورة (أئنا)**
ابن كثير	التسهيل دون إدخال[22]	التسهيل دون إدخال	التسهيل دون إدخال
قالون	التسهيل مع الإدخال	التسهيل مع الإدخال	التسهيل مع الإدخال
أبو عمرو	التسهيل مع الإدخال	التسهيل مع الإدخال	التسهيل مع الإدخال وعدمه
هشـام	التسـهيل والتحقيق مع الإدخال	التحقـيق مع الإدخال وعدمه[24]	التحقيق مع الإدخال وعدمه[23]
ورش	التسهيل، الإبدال ألفاً[25]	التسهيل	التسهيل
سائر القراء	التحقيق	التحقيق	التحقيق

علـى أن ثمـة استثناءات لبعض القراء، فمثلاً: قرأ القراء ما خلا شعبة وحمزة والكسائي بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية من (**أأعجمي**) فصلت.

3 - الهمزتان المجتمعتان في كلمتين

ونعني بهذه الحالة أن تباشر همزة قطع في نهاية كلمة همزة قطع أخرى في بداية كلمة تالية، حال الوصل. وأمثلة هذا النوع من التقاء الهمزتين تنقسم إلى قسمين:

1 أن تكون الهمزتان متفقتين في الحركة: وحركتهما يمكن أن تكون الفتحة، نحو: (**شاء أن**) [الفرقان:57] ويمكن أن تكون الكسرة، نحو: (**هؤلاءِ إن**) [البقرة:31] ويمكن أن تكون الضمة، نحو: (أولياءُ أُلئك) [الأحقاف:32].

وفيما يلي جدول يوضح حالات النطق بالهمزتين المتتاليتين من كلمتين في الحالات الثلاث، وما

القارئ	**الهمزتان من كلمتين**		
	مفتوحتان (جاء أحدهم)	مكسورتان (هؤلاءِ إن)	مضمومتان (أولياءُ أُولئك)
أبو عمرو	حذف الأولى وتحقيق الثانية	حذف الأولى وتحقيق الثانية	حذف الأولى وتحقيق الثانية
قالون والبزي	حذف الأولى وتحقيق الثانية	تسهيل الأولى بينها وبين الياء	تسهيل الأولى بينها وبين الواو
ورش وقنبل	تحقيق الأولى وتسهيل الثانية أو إبدالها ألفاً	تحقيق الأولى وتسهيل الثانية أو إبدالها ياء	تحقيق الأولى وتسهيل الثانية أو إبدالها واواً
باقي القراء	تحقيق الهمزتين	تحقيق الهمزتين	تحقيق الهمزتين

يطرأ عليهما من تغيير في النطق عند القراء:

2 أن تكون الهمزتان مختلفتين في الحركة: وقد وقع منها في القرآن خمسة نماذج[26]**:**

- مفتوحة يليها مكسورة، نحو: (**شهداء إذا**) [البقرة:133]
- مفتوحة يليها مضمومة، نحو: (**جاء أُمة**) [المؤمنون:44]
- مضمومة يليها مفتوحة، نحو: (**السفهاء ألا**) [البقرة:13]
- مكسورة يليها مفتوحة، نحو: (**النساءِ أو**) [البقرة:235]
- مضمومة يليها مكسورة، نحو: (**يشاء إلى**) [البقرة:142]

وقد تنوع أداء القراء في هذه الأوضاع أيضاً، فقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس بتحقيق الأولى وتخفيف الثانية، فأتوا بها بين بين في النموذجين الأول والثاني، وقلبوها واواً

محضة في النموذج الثالث، وياء محضة في النموذج الرابع. وأما القسم الخامس، فقد اختلف فيه؛ فذهب جمهور القراء (القدماء منهم) إلى إبدال الثانية واواً محضة مكسورة. وأما جمهور القراء المتأخرين، ومعهم جماعة النحو كالخليل وسيبويه، فإنهم يجعلونَها بين بين (أي بين الهمزة والياء). والمذهبان صحيحان، إلا أن الأول آثر في النقل، والثاني أوجه في القياس[27]. وقرأ باقي القراء، وهم ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف وروح بتحقيق الهمزتين في جميع النماذج، وانفرد ابن مهران عن روح بالتسهيل[28].

هذا العرض لأحوال النطق بالهمزة في قراءات القراء يبين أن عدداً غير يسير من القراء تبنى قراءة التحقيق التي تتعارض تماماً مع مذاهب النحاة البصريين الذين يرون أنه إذا التقت همزتان في كلمة وجب عدم تحقيقهما[29].

وهنا نجد أنفسنا أمام خلاف واسع بين القراء وهؤلاء النحاة، نتج عن هذه القراءات، حيث توالت الهمزتان في مواضع كثيرة في القرآن، سواء أكان ذلك في كلمة واحدة أم في كلمتين. وهذه بعض نماذج للهمزتين المتواليتين في كلمة واحدة:

1- (**أَأَنْذرتَهم**) [البقرة:6]
2- (**أَأَلد**) [هود:72]
3- (**أَئمة**) وقد ورد في خمسة مواضع [التوبة:12] [الأنبياء:73] [القصص:41،5] [السجدة:24].

ومن نماذج الهمزتين المجتمعتين في كلمتين:

1- (**هؤلاءِ إن**) [البقرة:31]
2- (**جاء أحدكم**) [الأنعام:51]
3- (**شهداء إذ**) [البقرة:133]

حقق الهمزتين في هذه المواضع كل من عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي وخلف وروح. وقد رد كثير من النحاة هذه القراءة، وعدوها من وهم القراء، كما سيأتي مفصلاً في المناقشة التالية:

مناقشة المسألة

ترجع أصول هذه المشكلة إلى سيبويه الذي قرر في أكثر من موضع في الكتاب أنه ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا سواء كانتا من كلمة واحدة أم من كلمتين. ففيما يناقش

سيبويه النطق بالهمزتين من كلمة، فإنه لم يذكر تحقيق الهمزتين كلتيهما على الإطلاق، يقول: "واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بد من بدل الآخرة، ولا تُخَفف"[30].

أما في الهمزتين من كلمتين إذا التقتا، فإنه يرى أن أهل التحقيق يخففون إحداهما، وأن أهل الحجاز يخففون الهمزتين جميعاً "لأنه لو لم تكن إلا واحدة لخُففَت"[31]. على أنه يرجع لينسب إلى أهل التحقيق إدخال ألف بين الهمزتين، على نحو ما جاء في بيت ذي الرمة:

فَيا ظَبيةَ الوعساءِ بين جلاجلٍ وبين النقا آأنتِ أَمْ أُمُّ سالِمِ[32]

وعلى الرغم من أن سيبويه كان واضحاً في تبني هذه الآراء حول الهمز، إلا أنه لم يجد بداً من التنويه بما هو واقع من الجمع بين الهمزتين محققتين، وإن كان هو لا يراه وجهاً، وذلك في قوله: "ومنهم من يقول: إن بني تميم الذين يدخلون بين الهمزة وألف الاستفهام ألفاً، وأما الذين لا يخففون الهمزة فيحققونَهما جميعاً ولا يدخلون بينهما ألفاً"[33]. ولم يعقب سيبويه على هذا الرأي، مما يجعلنا نميل إلى القول بأنه لم يعره كبير اهتمام لرداءته في نظره، ولا سيما أنه نص على ذلك في موضع آخر من الكتاب حيث قال: "وزعموا أن ابن أبي إسحق كان يحقق الهمزتين وأناس معه، وقد تكلم ببعضه العرب، وهو رديء"[34].

وقد اعتذر أبو علي الفارسي عما وقع عند سيبويه مما ظاهره التناقض بأن ذلك ليس على التدافع، ولكن لأنه لم يعتد بالرديء، أو لم يعتد بالتقاء المحققتين، لقلة ذلك بالإضافة إلى ما خفف إذا اجتمعا[35]. ونحن نوافق الفارسي رأيه هذا، ولا سيما أنه بات واضحاً بالاستقراء أن من منهج البصريين عدم الاعتداد بالشاذ والنادر والقليل.

ثم خالف نحاةُ البصرة سيبويه على عدم جواز تحقيق الهمزتين؛ فقد ذكر المبرد أن هذا قول جميع النحويين إلا عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي (ت117هـ) ؛ فإنه كان يرى الجمع بين الهمزتين[36]. وقال في موضع آخر: "... لا يلتقي همزتان في كلمة إلا لزم الآخرة منهما البدل، والإخراج من باب الهمز"[37]. ومع أن الفارسي قد احتج لمن قرأ بالتحقيق في قوله (**أأنذرتَهم**)، إلا أنه نص في موضع آخر على أن "اجتماع الهمزتين في كلمة لا يستعملُ تحقيقهما"[38]. ويعلل ابن جني عدم جواز تحقيق الهمزتين إذا كانتا أصلين في كلمة واحدة بأنه إذا كانت الهمزة المفردة ثقيلة مكروهة، فمن باب أولى استكراه الثنتين ورفضهما، ولا سيما إذا كانتا مصطحبتين غير مفترقتين.[39] ونحواً من هذا نجد عند مكي، إذ يرى أن العرب لم تستعمل همزتين محققتين من

أصـل كلمـة[40]. أمـا الزمخشري فلم يكن منسجماً في المسألة، فبينما نجد أنه يرى جواز تحقيق الهمزتين إذا التقتا في كلمتين[41]، فإنه نص في المفصل على أنه إذا التقت همزتان في كلمة فالوجه قلب الثانية إلى حرف لين كقولهم (**آدم**) و(**أيمة**) و(**أويدم**).[42] وواضح من خلال أمثلة الزمخشري أنـه لا يفـرق فـي هذا الحكم بين الهمزة الثانية المتحركة والساكنة، ويفسره كلام الشارح إذ عد المـتحرك في هذا ليس بأقوى من الساكن[43]. على أن شارح المفصل علق على عبارة الزمخشري التي تفيد جواز تحقيق الهمزتين إذا التقتا في كلمتين بقوله: "ليس في كلام العرب أن يلتقي همزتان فـيحققا إلا إذا كانـت عيـناً مضاعفة في الأصل، نحو رأس"[44]. وأكثر من هذا ما نقله صاحب الإنصاف من كلمات البصريين في احتجاجهم لكون همزة بين بين متحركة، وهو قولهم: ولم يأت اجتماع الهمزتين في شيء من كلامهم إلا في بيت واحد، أنشده قطرب:

فإنك لا تدري متى الموت جائيء ولكن أقصى مدة الموت عاجلُ[45]

تخفيف الهمز

ونحن لا نختلف مع سيبويه في ظاهرة تخفيف الهمز. بل إنه واضح من الجداول السابقة أن عـدداً مـن القراء كانوا يميلون إلى الفرار من الهمز، وهذا أكثر ما يكون واضحاً في اجتماع الهمزتين، سواء أكان ذلك في كلمة أم في كلمتين، فقد رأينا كثيراً من القراء يتخلصون من إحدى هاتين الهمزتين إما بتسهيلها أو بإبدالها أو حذفها. ومن ذلك أن العرب ألزمت الثانية البدل في نحو آدم وآخر، ولما كسروا وحقّروا جعلوا هذه المبدلة بمنزلة ما لا أصل له في الهمز، فقالوا: أواخر وأويخـر، فأبدلوا منها الواو. ومن ذلك أنا لم نجد كلمة عينها همزة ولامها كذلك، كما وجدنا ذلك فـي سائر أخوات الهمزة من الحروف الحلقية، كقولهم: يدع اليتيم، وألح في الطلب، ونحوه. ومنه أيضـاً أنّهم ألزموا باب رزيئة وخطيئة عما يودي إلى اجتماع همزتين فيه، فقالوا خطايا ورزايا. ومـنه أنّهـم إذا بـنوا اسم فاعل من شاء وجاء قالوا: شاءٍ وجاءٍ، فرفضوا الجمع بينهما في هذا الطـرف كما رفضوه أولاً في آدم وآخر، إلى غير ذلك مما يبين كراهة العرب اجتماع الهمزتين، وميلهم إلى التخلص منه[46]. كما أن من القراء من أخذ بتسهيل الهمز المفرد في الكلمة الواحدة نحو تسـهيل نافع (يؤمنون) وأمثاله، وقراءة أبي السوار الغنوي (هياك نعبد وهياك نستعين) بالهاء في موضع الهمزة فيهما[47].

ويمكن أن يعترض على ذلك بأن تارك الهمز في (يؤمنون) يهمز (**الكأس**) و(**الرأس**) و(**البأس**). ويجيب ابن خالويه عن ذلك بأن هذه أسماء، والاسم خفيف، وتلك أفعال والفعل ثقيل، فهمز لما استخف وحذف لما استثقل[48].

ومن القراء من يهمز إذا أدرج ولا يهمز إذا وقف، ويطرح حركة الهمزة على الساكن قبلها أبداً، فيقرأ إذا وقف (**مويلا**) و(**أصحاب المشئمة**) و(**منهن جزا**) لأن هذه الأحرف في السواد كذلك، فأما قوله (**هزوا**) و(**كفوا**) فبالواو، لأنها ثابتة في السواد. ومنهم أيضاً من يحذف الهمزات ساكنها أو متحركها وينقل الحركة إلى الساكن قبلها، فيقرأ: (**قَد افْلَح**)، (**فلن يقْبَلَ مِن احدِهِم**). والحجة له في ذلك أن الهمزة المتحركة أثقل من الساكنة، فإذا طرحت الساكنة طلباً للتخفيف، كانت المتحركة بالطرح أولى[49].

والقراءة بالتسهيل منتشرة في القراءات واللغة، وهي إنما تعكس ظاهرة لهجية واسعة الانتشار في بعض القبائل العربية كقريش وما جاورها، كهذيل وسعد بن بكر وكنانة، فإن هذه القبائل كانت تميل إلى التخفيف. وقد نقل الرضي عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه قوله: "نزل القرآن بلسان قريش، وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أن جبرائيل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي صلى الله عليه وسلم ما همزنا"[50].

تحقيق الهمز

ولا يعني اتفاقنا هذا أننا نتفق معه فيما ذهب إليه من أنه ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا؛ لسبب بسيط هو أن تحقيق الهمزتين ظاهرة لغوية موجودة لا سبيل إلى إنكارها، ولا يكفي في هذا ما قدمنا من اعتذار الفارسي، لأن التحقيق منتشر انتشاراً واسعاً في اللغة والقراءة، ولئن كان المعروف عن قريش أنها لا تهمز، فإننا لو رجعنا إلى كتب اللهجات لتبينا أن جملة من القبائل العربية صالحة كان تهمز. نقل القرطبي عن ابن عبد البر قوله: "قول من قال: إن القرآن نزل بلغة قريش معناه عندي: في الأغلب، والله أعلم؛ لأن غير لغة قريش موجودة في صحيح القراءات من تحقيق الهمز ونحوها، وقريش لا تهمز"[51]. وقد أقر الأخفش وجود التحقيق، فقال في قوله تعالى: (**فقاتلوا أئمة الكفر**) [التوبة:7]: "ومن كان من رأيه جمع الهمزتين همز"[52]. وقد جاء في الكثير من المصنفات، ومنها كتاب سيبويه، تقسيم العرب من حيث النطق بالهمز إلى قسمين: (أهل التحقيق) و(أهل التخفيف)، وغاية ما يتعين على أهل التحقيق عند مكي

مـثلاً ألا يتعسـف في إخراج الهمزتين المحققتين، قال: "فإن كان القارئ يحقق الهمزتين في ذلك كله، حققهما في لين ورفق"[53]، وقال في موضع آخر: "فإن كان ممن يحقق الهمزتين، حقق الأولى والثانية في لطف ورفق"[54].

وقـد عـد أحمـد الجندي[55] قبائل تميل إلى التحقيق في الهمز، وهي: تميم، تيم الرباب، غـنى، عكـل، أسد، عقيل، قيس، بنو سلامة من أسد[56]. ولقد سجلت كتب اللغة الكثير من الألفاظ التـي تبين ميل هذه القبائل إلى الهمز في كلامها، مما يدفعنا إلى أن نتساءل: فعلى أي أساس بنى سيبويه دعواه بأنه ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا؟ وقد حاولت العثور إجابة منطقية عـن هـذا التساؤل فلم أوفق إلى ما يمكن التعويل عليه، إلا ما ذكره الفارسي من أن سيبويه عد التحقيق رديئاً فلم يعتبره.

سيبويه وهمز النبي

على أن سيبويه قد استردأ الهمز في بعض الكلمات الأخرى، نحو استردائه كلمة (**بريئة**) و(**النبيء**) ومشتقاتـها في قراءة نافع[57]. وقد حاول الرضي في شرح الشافية أن يسوغ ما وقع فيه سـيبويه مـن وصف هذه القراءة بالرداءة بأنه "لعل القراءات السبع عنده ليست متواترة، وإلا لم يحكم برداءة ما ثبت أنه من القرآن الكريم"[58].

أمـا الفارسـي فيرى أن سيبويه إنما استردأ ذلك "لأن الغالب في استعماله التخفيف على وجـه البدل من الهمز، وذلك كالأصل المرفوض، فردؤ عنده ذلك لاستعمالهم فيه الأصل الذي قد تـركه سـائرهم، لا لأن النبي الهمز فيه غير الأصل، ولا لأنه يحتمل وجهين كما احتمل عِضة وسنَة"[59].

ونحـن إذ لا ننفـي هذا الاحتمال الذي افترضه الرضي، ولا سيما أن عصر سيبويه لم يشـهد الفصـل بيـن المتواتر من القراءات وغير المتواتر، فإننا نميل إلى اعتبار تفسير الفارسي للمسـألة، ونقـول به، وعليه نحمل ما وقع في كتاب سيبويه من وصف بعض القراءات بالقلة أو بالـرداءة، وقد مضى أن وصف لغة ما بالرداءة لا يقتضي عدم صحتها، ونكرر مرة أخرى بأن اللغـة القلـيلة لا تُرد باللغة المشتهرة، والمتكلم بـها لا يكون مخطئاً لكلام العرب، ولكنه مخطئ لأجود اللغتين، والقرآن الكريم نزل بلغات العرب صحيحها وشاذها.

علـى أن مـن الجدير ملاحظته أن الفارسي لم يكن مطرداً في مسألة تحقيق الهمز من النبـي؛ ففيما يرى في الحجة أن من حقق الهمز من النبي لم يكن كمن استعمل (ودع) فعلاً ماضياً من (يدع)، أعني ما رفض استعماله واطرح، لأن النبي أصله الهمز[60]، فإننا نجده في التعليقة يعلل وصـف سـيبويه همز (النبي) بالرداءة بأنه مخالف لما عليه الاستعمال، لأن أصله غير الهمزة، ويرى هنا أن رداءة هذا كرداءة (ودع) في ماضي يدع[61].

ولعـل الـذي دعـا بعضـهم إلى استبعاد قراءة نافع بهمز (**النبيء**) أن نافعاً حجازي، والحجـاز تمـيل إلى التخفيف كما قررنا من قبل، وعليه فقد أثارت قراءته بالهمز في هذه الكلمة خلافـاً بين النحاة والقراء أيضاً. وقد حاول الجندي تفسير ما وقع من تحقيق الهمز في قراءة نافع وغـيره ممـن هم من أهل التخفيف، ولكن الاضطراب بين في هذه المحاولة؛ فهو تارة يقول بأن الهمز قد ملك على الناس شعورهم، وبذلك فسر همز (**النبيين**) و(**النبيون**) و(**النبوة**) و(**النبي**) في قـراءة نـافع الذي هو من بيئة حجازية لا تـهمز[62]. وطوراً يرى أن "الهمز وإن كان من صفة تمـيم، إلا أنه اقتحم اللغة الفصحى وأصبح من مميزاتـها وخصائصها"[63] وعلى هذا فَسر التزام ابن كثير، وهو القارئ المكي، تحقيقَ الهمزة، مع أنه في بيئة الحجاز التي تسهله.

التحقيق في المسألة

وحقـيقة الأمر أن تحقيق الهمز هو الأصل في الكلام[64]، وأما التخفيف ففرع عليه، وإنما نحا إليه بعض العرب طلباً للخفة واستثقالاً للهمز، فقد مضى بيان إجماع العلماء على ثقله، ولذلك فإن العرب، كما ذكرنا قبلُ، غَيرتْه وتصرفتْ فيه ما لم تتصرف في غيره من الحروف، فأتت به علـى السبعة الأوجه التي مر ذكرها. وعليه فلا عجب أن يقع في كلام العرب من غير أهل هذه القبائل كلام مهموز؛ فإنه الأصل. قال الرضي: "والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف، والتخفيف استحسان"[65].

ثم إن نظرة إلى القبائل التي كانت تميل إلى تحقيق الهمز توضح ما نذهب إليه؛ فإنها في مجملهـا قبائل بدوية، فهي محافظة على الأصل في نطق الهمز وهو التحقيق، بخلاف القبائل التي كانـت تجنح إلى التخفيف فهي في مجملها حضرية[66]. على أن إبراهيم السامرائي يرى أن تحقيق الهمـزة قد يكون "من عادات النطق لدى تميم، وليس لعلة صوتية" ويستشهد لذلك بأنه عرف عن رؤبـة الرجاز أنه كان يهمز "الثدؤة" و"سئة" القوس، والعرب لا تهمزها، وبأنه روي عن العجاج

أيضـاً أنـه كـان يكـثر من الهمز فيهمز ما لم يسمع همزه، نحو العالم، والخاتم، فيقول: العألم والخـأتم[67]. بل لقد جاء في الصحاح ما يفيد أن الهمز مبالغة في الفصاحة: فقد نقل الجوهري عن الفـراء أنـهم ربما خرجت بِهم فصاحتُهم إلى أن يهمزوا ما ليس بمهموز، وذلك في نحو قولهم: (**لـبأت بالحج**) في مكان لبيت[68] و(**رثأت الميت**) في مكان رثيت و(**حلأت السويق تحلئة**)، وإنما هو من الحلاوة[69]. ولا غرابة أن نجد من القراء السبعة من يهمز (ضئزى) النجم:22، و(بالسؤق) [ص:33]، و(عن سأقيها) [النمل:44]، و(على سؤقه) [الفتح:29]، و(ضئاء) في ثلاثة مواضع[70]. وقد همز كل من أبي عمرو والكسـائي وأبي بكـ ـر عن عاصم (التناؤش) [سبأ:52].

وقـال الأزهري في احتجاجه لقوله: (**أأنذرتهم**): "... ومن جمع بينهما فهو الأصل" وقد وصـف تحقـيق الهمزتيـن فيها بأنه عربي فصيح[71]. وكذا قال الباقولي[72] في كلامه على الكلمة ذاتهـا[73]. ويقرر ابن خالويه حقيقة أن الهمز هو الأصل في الكلام في كلامه على لفظ (**يؤمنون**) فـي قوله: (**الذين يؤمنون**) [البقرة:3] حيث ذكر أنه يقرأ بالهمز وتركه فيه وفيما ضارعه، قال: "فالحجة لمن همز أنه أتى بالكلمة على أصلها، وكمال لفظها، لأن الهمزة حرف صحيح معدود في حروف المعجم. والحجة لمن تركه أنه نحا التخفيف، فأدرج اللفظ، وسهل ذلك عليه سكونـها وبعد مخـرجها"[74]؛ وعليه فإن تحقيق الهمز في قراءات القراء ممن هم من أهل التخفيف إنما هو راجع لأسـباب معلومـة غير خافية، هي في الأعم الأغلب لطلب الخفة أيضاً، وهو مضبوط بضوابط معيـنة مـنها ألا يخل بالكلام ولا يحيل المعنى، ولذلك، فإن كان سكونـها علامة للجزم، أو كان تركها أثقل من الإتيان بـها أثبتها، لئلا تخرج من لغة إلى لغة أخرى، كقوله تعالى: (**أو ننسأها**)، (**إن تـبد لكـم تسـؤكم**) وكقوله (**تؤوي إليك من تشاء**) وهذا هو الذي يفسر ما وقع في قراءات بعـض القـراء ممن يميلون إلى تخفيف الهمز من التحقيق في مواضع بأعيانـها على ما سيأتي مفصلاً[75].

وممـا تقدم يتبين لنا أن الأمر ليس كما زعم الجندي، ولو كان الأمر كما قال، أعني لو أن السبب في جنوح بعض القراء إلى الهمز، أن الهمز كان قد ملك على الناس شعورهم، فما الذي كان يمنع نافعـاً[76] من تحقيق الهمز حيث جاء، ولا سيما أن القراءة به مروية، وبه قرأ عدد من القراء؟ بل لقـد انفرد نافع وحده بتسهيل ما همزه سائر القراء السبعة في قوله تعالى: (الصابين) و(الصابون) تاركاً بذلك أجود اللغتين.

علـى أن المواضـع التـي روى فيها ورش عن نافع التحقيق معدودة، ولو تتبعناها لرأينا أن ثمة أسـباباً، إلـى جانـب الرواية، حدت به إلى تحقيق الهمز فيها، فقد استثنى ورش من إبدال الهمز المفرد ما كان مشتقاً من لفظ **(الإيواء)** وهي سبعة ألفاظ: **(المأوى)** و(**مأواهم**) و(**مأواه**) و(**مأواكم**) و(**فـأووا**) و(**تـؤوي**) و(**تؤويـه**) وهذان اللفظان الأخيران لو تُرك فيهما الهمز لاجتمعت واوان، "وهـو أثقل نطقاً من تحقيق الهمز"[77]، ثم حمل عليهما سائر باب الإيواء فحقق الهمز فيه، وإن لم يكـن في ذلك من العلة الموجبة لإتيان الهمز ما فيهما، ليكون الباب كله بلفظ واحد، وعلى طريقة واحدة.

وقـد نقل صاحب شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع عن الداني قوله في إيجاز البيان: "وأمـا الرواية بالهمز فوجهها من طريق النظر، أنه لما أجمع الرواة عن ورش على تحقيق الهمز في قوله تعالى: (تؤوي) و(تؤويه) وهما من باب الإيواء، من أجل أنه لو ترك الهمز فيهما لاجتمع فـي ذلك واوان، واجتماعهما أثقل من الهمز، فآثر الهمز فيهما لذلك، طلباً للخفة، فلما جاء الهمز عنه منصوصاً في ذلك، حمل عليه في سائر باب "الإيواء" فحقق الهمز فيه"[78].

ومـا فعلـه ورش من حمل سائر ألفاظ الباب على اللفظين المذكورين، من غير وجود ما يوجب ذلك، ليس خارجاً عن سنن العربية، فقد ذكر الداني أن ذلك معهود من مذاهب العرب مشهور من اسـتعمالها، ومثاله قولهم "أكرم" والأصل "أأكرم" بهمزتين، الأولى همزة المتكلم والثانية التي هي في بناء أفعل في الماضي، إلا أنهم حذفوها استثقالاً للجمع بين همزتين في كلمة واحدة، ثم حملوا علـى ذلك سائر المستقبل نحو: "نكرم" و"تكرم" و"يكرم" فحذفوا تلك الهمزة فيه، مع عدم ما أوجب حذفهـا هنا. ومثله حذفهم فاء الفعل في نحو: "يعد" لوقوعها بين ياء وكسرة، استثقالاً لذلك وطلباً للخفة، وحملهم على ذلك سائر المضارع، مما فيه التاء والنون والهمزة، نحو: "نعد" و"تعد" و"أعد" إتـباعاً لما في أوله الياء، وإن كانت التاء والنون والهمزة ليس فيهن من الثقل الموجب لحذف فاء الفعـل ما في الياء، كما أنه ليس في الياء والتاء والنون، فيما تقدم، ما في الهمزة من الثقل أيضاً، وذلـك ليأتـي الباب كله بلفظ واحد، وعلى طريقة واحدة، وإن اختلفت علته، وامتنعت في بعضه. فكذلك ما فعله ورش أيضاً من همز (تؤوي) و(تؤويه) من أجل الاستثقال لاجتماع الواوين، وحمله على ذلك (المأوى) ونظائره مع عدم الاستثقال الموجب للهمز في ذلك مثله سواء".[79]

ويطلب الخفة علل ابن بري التسولي ما وقع في رواية ورش من تحقيق همز الإيواء، فقد جاء في أرجوزته الموسومة بالدرر اللوامع في قراءة نافع قوله:

وحقق الإيوا لِما تدريهِ   مِن ثِقَلِ البدل في تؤويهِ[80]

وهو ما عليه الإمام الشاطبي في قوله:

وتؤوي وتؤويه أخف بهمزه   ....

ونقل الإمام المنتوري القيسي[81] في شرحه على الدرر اللوامع نحو ذلك عن الإدفوي في الإبانـة، ومكي في الكشف، والمهدوي في الشرح، وابن مهاب في التبيين، وابن الباذش في شرح الحصرية[82].

وأما همز (**النبي**) ففي كتب اللغة أن الأصلَ في هذه الكلمة الهمز، وإن كان أكثر العرب على ترك الهمز فيها. وإنما تركته العرب لكثرة الاستعمال، فقد نقل ابن دريد عن أبي عبيدة قوله: "تركـت العـرب الهمـز في أربعة أشياء: في الخابية، وهي من خبأت، والبرية وهي من برأ الله الخلق، والنبي وهو من النبأ، والذرية وهي من ذرأ الله الخلق"[83]. وفي الصحاح: تركوا الهمز في هـذه الأربعة، إلا أهل مكة فإنـهم يهمزونـها، ولا يهمزون غيرها، ويخالفون العرب في ذلك. وقال ابن السكيت في الإصلاح: "قال يونس: أهل مكة يخالفون غيرهم من العرب فيهمزون النبي والبرية والذرية والخابية"[84]. ففضلاً عن كون الهمز في كلمة (**النبي**) هو الأصل، فإن هذه الأخبار تقطع بأنه كان ينطق بـها مهموزة أهل منطقة برمتها، وهي مكة التي هي جزء من الحجاز التي تخفـف الهمـز! فنافع إنما أخذ بالأصل في هذه الكلمة ويشفع له أن أهل مكة، كما تفيد الأخبار، كـانوا يـنطقون بـها كذلك، وأن من العرب من كان يجمع النبي على النبئاء، كما جاء في قول عباس بن مرداس:

يا خاتَم النبئاءِ إنك مرسلٌ   بالحق، خَير هدي السبيل هداكا

ولننـتقل إلـى قـارئ آخر كان يجنح في قراءته إلى تخفيف الهمز، وهو أبو عمرو بن العـلاء، فإن له في الهمز مذهبين: التحقيق والتخفيف، قال الداني: "اعلم أن أبا عمرو كان إذا قرأ فـي الصلاة، أو أدرج في القراءة، أو قرأ بالإدغام، لم يهمز كل همزة ساكنة، سواء كانت فاء أو عيـناً أو لامـاً"[85]. وقـد أجمع أهل الأداء ممن روى البدل عن أبي عمرو، أنـهم استثنوا خمس عشـرة كلمـة فـي خمسة وثلاثين موضعاً، فهل كان تحقيق الهمز في هذه المواضع من أجل أن

تحقيق الهمز كان أصبح (موضة) العصر كما يزعم Rabin ويوافقه الجندي؟[86] لا! فإن أبا عمرو إنما اختار إسقاط الهمزة في أحوال معينة في القراءة "إشاعة للانسجام في قراءته"[87] فليست قراءة التخفـيف هـي الأصل عند أبي عمرو، ولذلك فلا عجب في أن نجد في قراءة أبي عمرو قراءة بالهمـز، ولا سيما إذا كانت تحقق الغرض المنشود، وهو التخفيف. ولننظر إلى ما جاء في كتب القـراءات مـن تعلـيل اختـيار أبـي عمرو للهمز في هذه المواضع، حيث صنف العلماء هذه الاستثناءات في خمسة بنود، وبينوا أسباباً لتحقيق الهمز في هذه المواضع، يؤيدها المنطق اللغوي وتسندها الرواية القرآنية، وهي كما يلي:

1 ما سكونه علامة جزم، وهو ست كلمات في تسعة عشر موضعاً:

(**يشأْ**) في عشرة مواضع [النساء:133] [الأنعام:133،39،39] [إبراهيم:19] [الإسراء:54،54] [فاطـر:16] [الشـورى:33،24] ، (**نشـأْ**) في ثلاثة مواضع [الشعراء:4] [سبأ:9] [يس:43]، (**تسـؤهم**) في ثلاثة مواضع [آل عمران:120] [التوبة:50]، (**تسؤكم**) [المائدة:101] (**ننسأْها**) [البقرة:106]، (**يهيء لكم**) [الكهف:16] (**أم لم ينبأْ**) [النجم:36].

وإنمـا استثنى أبو عمرو المواضع التي سكونُـها علامةٌ للجزم، لأنه كره ترك الهمز فيما سكونُه علامةٌ للجزم كراهة التباس المعرب بالحركات بالمجزوم، ألا ترى أنه لو قال: (أو ننساها) لالتبس بما يكون من النسيان الذي هو ضد الذكر أو الذي هو بمعنى الترك، وإذا التبس بذلك صار الفعل كأنـه معـرب، إذ لو كان مجزوماً لكانت علامة الجزم سقوط الألف، والكلمة على قراءته معناها التأخـير، لأن معـنى (**ننسأها**) نؤخرها، وهو مجزوم بالعطف على الشرط، فلما كان ترك الهمز فـيما سـكونه علامة الجزم في هذه المواضع يؤدي للالتباس، كره ترك الهمز فيها. على أن ثمة سبباً آخر للهمز في هذه الكلمة، وهو أن حركة الهمزة فيها قد سكنت للجزم، فكره أن يترك الهمز فيكون إخلالاً بالكلمة لئلا يجتمع فيها إعلالان[88].

وأيضـاً فـإن (**يشأ**) ونظائره إذا كان مجزوماً فإن أبا عمرو كره ترك الهمز فيه لتوالي الاعتلال وكـثرته، لأنـه قد اعتل بانقلاب عينه، التي هي ياء، ألفاً؛ فإن أصل الكلمة من المشيئة بالياء، ثم اعـتل بسـقوط هذه الألف لالتقاء الساكنين الذين هما هذه الألف والهمزة المجزومة، واعتل أيضاً بحـذف الحركة من الهمزة فاجتمع فيه ثلاثة اعتلالات، فلو خفف الهمزة لصار ذلك إعلالاً رابعاً، وكثيراً ما يستثقلون في الكلام اجتماع إعلالين[89].

2 ما كان سكونه للبناء، وذلك في فعل الأمر من مثل الأفعال السابقة، وهو سبع كلمات في أحد عشر موضعاً:

(**أنبئهم**) [البقرة:33] (**أرجئه**) [الأعراف:111] [الشعراء:36] (**نبئنا**) [يوسف:36] (**نبئ**) [الحجر:51] [القمر:28] (**اقرأ**) [الإسراء:14] [العلق:3،1] (**هيئ لنا**) [الكهف:10]

3 ما تسهيله أثقل من همزه: وذلك في موضعين:

(**تؤوي**) [الأحزاب:51] (**تؤويه**) [المعارج:13].

وترك الهمز في هاتين الكلمتين أثقل من الهمز، لأنه لو ترك الهمزة الساكنة لأبدلها واواً لانضمام ما قبلها، فتجتمع واوان، واو ساكنة قبلها ضمة وبعدها واو مكسورة، وذلك أثقل من الهمز[90].

4 ما يؤدي إلى الالتباس: وهو لفظ (**رئيا**) [مريم:74] فهو بالهمز من الرواء، وهو المنظر الحسن، وهو مقصد أبي عمرو. وبلا همز يلتبس بري الشارب وهو امتلاؤه.

5 ما يخرج بتسهيله من لغة إلى أخرى: وهو كلمة واحدة في موضعين:

(مؤصدة) [البلد:20] [الهمزة:8]

فالقراءة بالهمز من (آصدت) أي أطبقت، ولو قرئت بترك الهمز لخرجت إلى لغة أوصدت. وهما لغتان في معنى واحد[91].

موقف القراء

أما القراء فيتمسكون بالرواية في مقابل النحاة، ويرون أنها الحجة الأولى والأخيرة لهم، وقد أجمع عدد كبير من القراء على قراءة التحقيق. على أن القراء لم يكونوا وحدهم في مقابل فريق النحاة المانعين لالتقاء الهمزتين، بل ساندهم في ذلك نحاة الكوفة، والواقع اللغوي الذي يشهد إلى يومنا هذا بأنهم هم الذين أحرزوا النصر في نهاية المطاف؛ فقراءة تحقيق الهمز هي القراءة الأوسع انتشاراً في أيامنا هذه. ومما يقوي موقف القراء ما وقع فيه النحاة الذين لم يجوزوا توالي همزتين محققتين من اضطراب في شأن تحقيق الهمزتين، بحيث إنهم لم يجدوا بداً من رد القراءات التي جاءت به. وقد بدا هذا الاضطراب واضحاً في كتب الاحتجاج. ولا بأس أن نقف فيما يلي على طرف من ذلك: فالفارسي لم يكن مطرداً في مسألة التقاء الهمزتين وتحقيقهما، ففي (**أأنذرتهم**) نجد أنه، خلافاً للبصريين، يميل إلى تجويز تحقيق الهمزتين، ويحتج له بالسماع والقياس معاً، وحجته من القياس أن الهمزة حرف من حروف الحلق، فكما اجتمع المِثل مع مِثله

في سائر حروف الحلق، نحو فه، وفههت، وكع وكععت، فكذلك حكم الهمزة. ويقيسهما أيضاً على المواضـع التي وقع فيها الجمع بين الهمزتين في كلام العرب، وذلك إذا وقعتا عينين، نحو قولهم (رأآس) بـ وزن فعال، قال: "ومما يقوي ذلك من استعمالهم له قولهم: (رأآس) و(سأآل) و(تَدَأبتِ الـريح) و(رأيـتُ الرجل). فكما جمع الجميع بينهما إذا كانتا عينين، كذلك يجوز الجمع بينهما في غـير هذا الموضع"[92] ولا يكتفي الفارسي بـهذا في الاحتجاج لقراءة تحقيق الهمزتين، بل يمضي فـي القـياس، فيقـيس الهمزة على سائر حروف المعجم، ذلك أن الهمزة يبدل منها غيرها، نحو يهـريق وهياك[93]، وتُبدل هي من غيرها كما في رأيت رجلاً وهذه حبلأ، فكما جرت مجرى سائر الحروف في إبدالها من غيرها وإبدال غيرها منها، كذلك تكون سبيلها في اجتماعها مع مثلها، كما اجتمع سائر الحروف مع أمثالها.

وأمـا فـي تحقيق الهمزتين من كلمة (أئمة) فإننا نجد الفارسي يقلب الأمر تماماً مع أن الخطـب واحـد، فهـو يرى أن تحقيق الهمزتين من (أئمة): "ليس بالوجه"[94]. ويعود تارة أخرى ليسـتند إلـى القياس، فقد قاس اجتماع الهمزتين في نحو (أئمة) على اجتماعهما في نحو (آدم) و (آدر) و (آخـر)، ذلـك أن أحداً لم يقل بالتحقيق فيهما في هذه الأمثلة. ولم يغب عن الفارسي أن الهمـزة الثانـية في هذه الأمثلة ساكنة، وفي (أئمة) متحركة، وأنه قد يقال إن المتحركة أقوى من الساكنة، بل إنه أشار إلى هذا الفرق مقرراً أن الهمزة المتحركة هنا ليست بأقوى من الساكنة، لأن الحركة التي فيها لم تكن مانعة من الاعتلال[95].

ونلتقـي بالزمخشـري في الكشاف فنراه متردداً في إصدار حكم على تحقيق الهمزتين. يقول في كلامه على لفظ (أئمة): "فإن قلتَ: كيف لفظ (أئمة)؟ قلتُ: همزة بين بين، أي بين مخرج الهمـزة والـياء، وتحقـيق الهمزتيـن قراءة مشهورة، وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين. وأما التصـريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرح بِها فهو لاحن محرف"[96]. وعـبارة الزمخشري تفيد قبوله هذه القراءة، وإن لم يكن في قبوله هذا مستنداً إلى سند القراءة، بل إلى كونـها مشهورة، أي دائرة على ألسنة الفصحاء، وإلا فإن الزمخشري لا يبالي برد القراءات، بـل إن ذلـك ديدنه عرف عنه واستفاض، ولم نمضي بعيداً وبين أيدينا رده القراءة الأخرى في الكلمة نفسها، وهي قراءة التصريح بالياء (أيمة)، واتهام القارئ بِها باللحن والتحريف، مع أنه قرأ

بها رأس البصريين النحاة، أبو عمرو، وابن كثير، ونافع بخُلف عنه. وقد تعقبه أبو حيان من أجل ذلك وأغلظ له القول[97].

غير أننا بالرجوع إلى المفصل للزمخشري وجدناه يصرح بأن تحقيق الهمزتين على هذا النحو شاذ، قال: "وقد سمع أبو زيد من يقول: اللهم اغفر لي خطائئ، قال: همزها أبو السمح ورداد ابن عمه. وهو شاذ، وفي القراءة الكوفية أئمة"[98]. وليت شعري فيم حكم الزمخشري على هذه اللغة بالشذوذ، وقد أقر بها أكثر العلماء المانعين التقاء الهمزتين محققتين، وهو ابن جني الذي أورد هذا الخبر في معرض رده على من يجمع بين الهمزتين محققتين، فقال: "فإن قلت: فقد جاء عنهم خطائيء، ورزائيء، ودريئة ودرائيء، ولفيئة ولفائيء، وأنشدوا قوله:

فإنك لا تَدري متَى الموتُ جائيء إليك، ولا ما يحدِثُ اللهُ في غدِ

قيل: أجل، هذا قد جاء، لكن الهمز الذي فيه عرض عن صحة صنعة"[99]. ويمضي ابن جني ليناقش كلمة: (**خطائيء**) فيرى أن همزة (فعائل) عرضت عن وجوب، أي أنه لا بد منها، (لأن ما كان على وزن فعيلة يجمع على فعائل)، كهمزة سفائن ورسائل، ولما كانت لام الكلمة (**خطيئة**) مهموزة، فقد اجتمعت الهمزتان، همزة فعائل وهمزة لام الكلمة، فصحح بعض العرب همزة اللام هذه، أي نطقوا بها محققة غير مسهلة[100].

وفي احتجاج ابن أبي مريم[101] لهذه القراءة يطالعنا قوله: "ويحسن هذه القراءةَ أن الهمزةَ الأولى غير لازمةٍ للكلمة؛ لأنها همزةُ التسوية، وما لا يلزم الكلمةَ فهو بمنزلةِ ما لا يعتَد به"[102]. ومع أن ابن أبي مريم يقبل هذه القراءة، إلا أن الاضطراب بين في تخريجه إياها؛ فإن العبرة في منع المانعين إنما هي باجتماع الهمزتين في النطق، مما يزيد الثقل في نظرهم، وهذا الأمر واقع سواء أكانت الهمزتان لازمتين أم غير لازمتين. ويدلنا على ذلك قول ابن زنجلة في قراءة من قرأ بهمزة واحدة وياء خالصة: "كأنهم كرهوا الجمع بين همزتين في بنية واحدة، ولا اعتبار بكون الأولى زائدة كما لم يكن بها اعتبار في آدم"[103]

وفي إعراب القرآن للنحاس لا نكاد نقف على رأيه في المسألة، فقد ذكر أن النحاة يعدون قراءة تحقيق الهمزتين لحناً لا يجوز، بيد أنه ساق زعماً لأبي إسحاق بأنه جائز على بعد. وإن نظرةً فيما سوغ به أبو إسحاقَ هذا جواز اجتماع الهمزتين، لتدل على مدى ما تورط فيه، وقد كان له في السكوت مندوحة، قال: "لأنه قد وقع في الكلمة علتان، الإدغام والتضعيف، فلما ألقيت حركة

الميم على الهمزة تركت الهمزة لتدل بحركتها على ذلك"[104]. وأحسب أنه واضح ما في هذا التخريج من تكلف لا مسوغ له، إلا تشبثه بقاعدة منع تحقيق الهمزتين المتتاليتين. وكان يغنيه عن ذلك لو ذكر أن من حقق الهمزتين أخرجهما على الأصل كما يقرر العكبري[105]. والإعلال والتضعيف اللذان أشار إليهما، يفهمان بالرجوع إلى أصل الكلمة (أئمة) فإنها جمع إمام، والأصل فيها (**أَأْممة**) كمثال وأمثلة ثم أُدغمتِ الميم في الميم، وقُلبت الحركة على الهمزة، فاجتمعت همزتان[106].

ما تقدم إنما هو تصوير لبعض ما وقع فيه العلماء من الاضطراب بخصوص تحقيق الهمزتين، في مقابل منهج القراء الواضح في هذا الصدد.

نتيجة البحث

وعليه فنخلص إلى أن تحقيق الهمز الذي دار حوله خلاف واسع بين القراء والنحاة إنما هو، كالتسهيل، تصوير لبعض لهجات العرب غير قريش، بل هو الأصل. وقد صحت به الرواية، ولم يخالف قياساً معروفاً على ما رأينا. ولعل أكثر القبائل اشتهاراً بالميل إلى الهمز تميم، وهي قبيلة عربية معروفة، وقد شاركتها فيه قبائل أخرى، والقراءات جاءت على لغة العرب قياسها وشاذها.

ونحن نتفق مع سيبويه والبصريين عموماً في استبعاد الشاذ والقليل والنادر، عملاً على صقل اللغة وتَهذيبها، وأنقل هنا قول الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي[107]: "لا تُبطلُ قولَ أئمة النحويين قراءةُ من قرأ (أئمة) بهمزتين، لأن القراءة بذلك لا تُثبت اطراد الجمع بين همزتين في كلمة في المواضع كلها".

وقد طلب عمر بن الخطاب رضي الله عنه من عبد الله بن مسعود ألا يقرأ بلسانه الهذلي، وذلك لأنه بلغه أن عبد الله بن مسعود قرأ: (وليسجنن عتى حين) بدلاً من (حتى حين)[108]. ولكننا لا نوافق على أن ما وقع من تحقيق الهمز كان من القلة بحيث لا يعد من لغة العرب كما قال سيبويه رحمه الله، ولا سيما أن القراءة جاءت به بكثرة، بل وقد بات بحكم العادة اللغوية أسهل أداء وأخف نطقاً من التسهيل، وقد لاحظنا هذا أثناء تعليم أحكام التلاوة والقراءات، إذ كان الطلاب يجدون صعوبة في قراءة نحو (أأعجمي) بتسهيل الهمزة الثانية، بينما لم يشك أحد منهم من ثقل الهمزتين محققتين.

المصادر والمراجع

1- **الإبانة عن معاني القراءات**. مكي بن أبي طالب الأنصاري. تحقيق محيي الدين رمضان. دار المأمون للتراث، دمشق-بيروت. الطبعة الأولى 1979.

2- **إبدال الحروف في اللهجات العربية**. د. سلمان بن سالم السحيمي. مكتبة الغرباء الإسلامية. المدينة النبوية. الطبعة الأولى 1995.

3- **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي**. د. عبد الصبور شاهين. مكتبة الخانجي، القاهرة. الطبعة الأولى. 1987.

4- **إعراب القرآن.** النحاس. تحقيق زهير غازي زاهد. مطبعة العاني، بغداد. 1977.

5- **الإنصاف في مسائل الخلاف.** أبو البركات الأنباري. قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى. 1998.

6- **البحر المحيط**. أبو حيان الأندلسي. تحقيق عبد الرزاق المهدي. دار إحياء التراث العربي، بيروت. الطبعة الأولى. 2002.

7- **التبيان في إعراب القرآن**. أبو البقاء العكبري. تحقيق علي محمد البيجاوي. دار الجيل، بيروت. 1976.

8- **التعليقة على كتاب سيبويه**. أبو علي الفارسي. تحقيق عوض القوزي. جامعة الملك سعود، الرياض. 1994.

9- **التمهيد في علم التجويد**. ابن الجزري. تحقيق: غازي قدوري حمد. مؤسسة الرسالة، بيروت. الطبعة الأولى. 2001.

10- **التيسير**. أبو عمر الداني. تحقيق أوتو يرتزل. دار الكتب العلمية، بيروت. 1996.

11- **الجامع لأحكام القرآن**. القرطبي. دار الكتب العلمية، بيروت. 1993.

12- **الحجة في القراءات السبع**. ابن خالويه. تحقيق عبد العال سالم مكرم. دار الشروق، بيروت. 1971

13- **حجة القراءات**. ابن زنجلة. تحقيق سعيد الأفغاني. مؤسسة الرسالة، دمشق. 1979.

14- **الحجة للقراء السبعة**. أبو علي الفارسي. تحقيق بدر الدين قهوجي وبشار جويجاتي. دار المأمون للتراث، دمشق-بيروت. 1987.

15- **الخصائص**. ابن جني. تحقيق محمد علي النجار. دار الكتاب العربي، بيروت. 1952.

16- **الرعاية**. مكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق أحمد حسن فرحات. دار عمار، عمان. 1984.

17- **سر صناعة الإعراب**. ابن جني. تحقيق حسن هنداوي. دار القلم، دمشق. 1993.

18- **شرح أبيات سيبويه**. يوسف بن المرزبان السيرافي. تحقيق: محمد الريح هاشم. دار الجيل، بيروت. الطبعة الاولى. 1996.

19- **شـرح الـدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع**. الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوري القيسي. تقديم وتحقيق: الصديقي سيدي فوزي. الطبعة الأولى. 2001.

20- **شرح شافية ابن الحاجب**. تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلمية، بيروت. بلا تاريخ.

21- **شرح الهداية**. المهدوي. تحقيق ودراسة: حازم سعيد حيدر. مكتبة الرشد، الرياض. الطبعة الأولى. 1995.

22- **شـرح المفصـل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير**. القاسم بن حسين الخوارزمي. تحقيق عبد الرحمن العثيمين. دار الغرب الإسلامي، بيروت. الطبعة الأولى. 1990.

23- **الصـحاح**: **تـاج اللغـة وصحاح العربية**. أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري. تحقيق إميل بديع يعقوب ومحمد نبيل طريفي. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى 1999.

24- **علم اللغة**. محمود السعران. مصر. 1962.

25- **في صوتيات العربية**. محيي الدين رمضان. مكتبة الرسالة الحديثة، عمان. 1979.

26- **في اللهجات العربية القديمة**. إبراهيم السامرائي. دار الحداثة، بيروت. الطبعة الأولى. 1994.

27- **الكتاب**. سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق عبد السلام هارون. دار الجيل، بيروت. بلا تاريخ.

28- **الكـتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها**. ابن أبي مريم. تحقيق عمر حمدان الكبيسي. الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم. جدة. 1993.

29- **الكشاف**. الزمخشري. تحقيق عبد الرزاق المهدي. دار إحياء التراث العربي، بيروت. 1997.

30- **كشـف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات**. علي بن الحسن الباقولي. دراسة وتحقيق عبد القادر عبد الرحمن السعدي. دار عمار. الطبعة الأولى 2001.

31- **لسان العرب**. ابن منظور. دار صادر. بيروت، الطبعة الثالثة. 1994.

32- **اللهجات العربية في التراث**. أحمد علم الدين الجندي. القاهرة. 1965.

33- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**. ابن جني. تحقيق محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى. 1998.

34- **مختصر في شواذ القرآن** من كتاب البديع لابن خالويه. عني بنشره ج. برجشتراسر. دار الهجرة، مصر. بلا تاريخ.

35- **المزهر**. السيوطي. ضبطه وصححه ووضع حواشيه: فؤاد علي منصور. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى. 1998.

36- **معاني القرآن**. الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة. تحقيق: فائز فارس. طبعة المحقق. الطبعة الثانية. 1981.

37- **معاني القراءات**. أبو منصور الأزهري. تحقيق عيد مصطفى درويش وعوض بن حمد القوزي، طبعة المحققين، الطبعة الأولى، 1991.

38- **المفصل**. الزمخشري. دار الكتب العلمية، بيروت.

39- **المقتضب**. المبرد. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة. 1994.

40- **النشر في القراءات العشر**. ابن الجزري، محمد بن محمد. تحقيق علي محمد الضباع. دار الكتب العلمية، بيروت. بلا تاريخ.

41- **النطق بالقرآن العظيم**. ضياء الدين الجماس. مركز نور الشام للكتاب، دمشق. 1993.

42- **الوافي في شرح الشاطبية**. عبد الفتاح القاضي. الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، جمهورية مصر العربية. 1982.

المراجع الأجنبية

Brosnahan, L. F. & Malmberg, Bertil. Introduction to Phonetics. W. Heffer & Sons Ltd, Cambridge, 1970.

Jones, Daniel. An Outline of English Phonetics, Ninth edition, Cambridge, W. Heffer & Sons Ltd, 1957.

Heffner, R-M. S. General Phonetics. The University of Wisconsin Press. USA. Second printing. 1952.

الدوريات

1- سيبويه والقراءات. أحمد مكي الأنصاري. مجلة مجمع اللغة العربية. الجزء 34. نوفمبر 1974.

الحواشي

[1] الكتاب 434/4

[2] اللسان (هتت) 103/2.

[3] التمهيد، ص 109.

[4] شرح شافية ابن الحاجب 31/3.

[5] انظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ص 230، وفي صوتيات العربية، ص 65.

[6] An outline of English phonetics p. 150

[7] General phonetics p. 125

[8] Introduction to Phonetics, p. 99

[9] أثر القراءات في الأصوات، ص 167، وانظر في صوتيات اللغة العربية، ص 65، 82.

[10] علم اللغة 115، وانظر Introduction to Phonetics, p. 99.

[11] انظر: في صوتيات العربية، ص 65، وإبدال الحروف في اللهجات العربية، الصفحات 98-102 .

[12] وهذا هو مدار كلام الخليل، انظر: في صوتيات العربية، ص 82.

[13] انظـر: الكتاب 548/3، والرعاية، ص 95، وسر الصناعة 71/1. وانظر أيضاً: في صوتيات العربية، ص 83.

[14] الرعاية، ص 95

[15] النطق بالقرآن 189/1

[16] الوافي في شرح الشاطبية 60-61

[17] انظر على سبيل المثال الصفحات 91، 92، 93.

[18] شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير 263/4.

[19] أثر القراءات في الأصوات، ص 168

[20] النشر 216/1

[21] الجامع لأحكام القرآن 48/20

[22] أي إدخال حرف مد بين الهمزتين.

[23] إلا فـي المواضع السبعة، فله فيها التحقيق مع الإدخال، إلا موضع "فصلت"، فله فيه التحقيق والتسهيل مع الإدخال. الوافي 65

[24] هذا في موضع آل عمران، أما في موضعي ص والقمر فله أيضاً التسهيل مع الإدخال. انظر الوافي في شرح الشاطبية 65

[25] ثمة تفصيل في الإبدال عند ورش، انظر الوافي في شرح الشاطبية 61.

[26] انظر: النطق بالقرآن 223/1- 225 للوقوف على جميع المواضع التي جاءت فيها الهمزتان مختلفتين.

[27] النطق بالقرآن 225/1-226

[28] السابق 226/1

[29] انظر صفحة 9 من هذا البحث.

[30] الكتاب 552/3

[31] الكتاب 548/3-549-550

[32] ويروى: أيا ظبية ... انظر شرح أبيات سيبويه. 178/2

[33] الكتاب 551/3

[34] السابق 443/4

[35] الحجة للقراء السبعة 284/1

[36] المقتضب 191/1.

[37] المقتضب 150/1.

[38] حجة الفارسي 169/4

[39] سر الصناعة 71/1

[40] الرعاية، ص 146

[41] شرح المفصل 284/4.

[42] المفصل، ص 351

[43] شرح المفصل 283/4

[44] شرح المفصل 284/4

[45] الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة همزة بين بين متحركة أو ساكنة؟ وانظر تعليق المحقق 233/2

[46] انظر الحجة للقراء السبعة، 275/1-284.

[47] الإبانة، 94، ومختصر في شواذ القراءات 1، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها 114/1.

[48] حجة ابن خالويه، ص 41

[49] السابق، ص 41.

[50] شرح الشافية 32/3.

[51] الجامع لأحكام القرآن 33/1

[52] معاني القرآن 328/2

[53] الرعاية، ص 148

[54] الرعاية، ص 149

[55] عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة. من إنتاجه العلمي: في قواعد اللغة العربية، في علم النحو، اللهجات العربـية في التراث العربي (خمسة أجزاء)، المعجم اللغوي القرآني (كلية التربية جمعة الفاتح 1976)، في القرآن والعربية (مركز البحث العلمي وتحقيق التراث بجامعة أم القرى، وله بحوث عديدة نشرت بمجلة المجمع منذ الجزء 25منها: (بين القراء و النحاة) وهي سبعة بحوث متتالية في الأجزاء من 33 حتى 39 ؛ وحقـق كتابي (نحو القلوب الصغيرة) و(نحو القلوب الكبيرة) للإمام عبد الكريم القشري والكتاب الأخير بالمشـاركة مـع الدكـتور إبراهـيم بسـيوني، وـله أيضـا لهجة القرآن الكريم بين الفصحى ولهجات القـبائل(حولـيات كلية دار العلوم) فضلا عن عدد من البحوث قدمها للجنة الأصول واللهجات وقد حصل علـى جائـزة التقدير العلمي لجامعة القاهرة 1998م. انظر ترجمته الوافية في موقع مجمع اللغة العربية بالقاهرة على العنوان التالي: http://www.arabicacademy.org.eg

[56] اللهجـات العربية في التراث 336/1، وإن كنا إلى رأي إبراهيم السامرائي في تقسيم اللغات إلى بدوية وحضرية أميل منا إلى عزوها إلى قبائل بعينها كما صنع الجندي وغيره.

[57] الكتاب 555/3

[58] شرح الشافية 35/3

[59] حجة الفارسي 91/2

[60] السابق 91/2

[61] التعليقة 56/4

[62] اللهجات العربية 319/1

[63] السابق 324/1

[64] انظر الموضح 185/1

[65] شـرح الشـافية، 31/3-32، وانظـر: أحمـد مكي الأنصاري، سيبويه والقراءات، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء 34 نوفمبر 1974.

[66] اللهجات العربية 336/1

[67] في اللهجات العربية القديمة، ص 65.

[68] قال في الصحاح: وربما قالوا: لبأت بالهمز وأصله غير الهمز. انظر الصحاح: لبى. 493/6

[69] الصحاح 307/6

[70] ورد الهمز في هذه الكلمات عن ابن كثير. والمواضع الثلاثة هي [يونس:5]، [الأنبياء:48]، و[القصص: 71]. انظر الوجيز /89.

[71] معاني القراءات للأزهري، 130/1.

[72] هو نور الدين أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي الملقب بجامع العلوم النحوي المتوفى سنة 543هـ. انظر ترجمته الوافية في مقدمة كتابه إعراب القرآن وعلل القراءات.

[73] كشف المشكلات، 176/1.

[74] حجة ابن خالويه، ص 40

[75] في كلامنا على المواضع التي قرأها أبو عمرو بالهمز.

[76] ومـا الـذي جعل ابن كثير يقرأ من غير همز قوله تعالى: (فلما استايسوا) يوسف 80، و(لا تايسوا) [يوسـف:87]، و(استايس الرسل) [يوسف:110]، و(إنه لا يايس) [يوسف:87]، و(أفلم يايس الذين آمنوا) [الرعد:31]، وهو الذي همز الكلمات التي ذكرنا فوق؟

[77] النطق بالقرآن العظيم 199/1

[78] الدرر اللوامع 337/1

[79] السابق 338/1

[80] الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع 335/1

[81] هو محمد بن الشيخ أبي مروان بن عبد الملك القيسي الغرناطي، عرف بالمنتوري، بكسر الميم وسكون الـنون وضـم المثـناة من فوق وآخره راء مهملة. ولد عام 761هـ وتوفي سنة 834هـ. نشأ بحاضرة غرناطة، وتتلمذ على أبي عبد الله القيجاطي والعلامة ابن لب الثعلبي والأستاذ أبي الحسن علي بن سليمان القرطبـي، وغـيرهم. وأخـذ عـنه القاضي أبو يحيى بن عاصم والشيخ العلامة محمد بن يوسف المواق وغـيرهما. لـه من التآليف الشيء الكثير، نذكر من ذلك كتاب التعريف بالحافظ أبي عمر الداني، وكتاب الإدغـام الكبير لأبي عمر بن العلاء، وكتاب شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع. انظر ترجمته الوافية في مقدمة كتابه شرح الدرر اللوامع.

[82] السابق 337/1-338

[83] جمهرة اللغة 1284/3
[84] المزهر 252/2
[85] التيسير، ص 39
[86] اللهجات العربية 319/1
[87] أثر القراءات في الأصوات، ص 109
[88] شرح الهداية 54/1-55
[89] شرح الهداية 54/1
[90] شرح الهداية 55/1
[91] حجة ابن زنجلة، ص 766
[92] الحجة للقراء السبعة 275/1
[93] المزهر 462/1
[94] الحجة للقراء السبعة 175/4
[95] الحجة للقراء السبعة 176/4
[96] الكشاف 238/2-239
[97] السبعة 312، وانظر البحر المحيط 20/5
[98] المفصل، ص 351
[99] الخصائص 6/2
[100] الخصائص 6/2-7
[101] هو الإمام نصر بن علي بن محمد، فخر الدين، صدر الإسلام، أبو عبد الله الشيرازي الفارسي الفسوي النحوي المعروف بابن مريم. قرأ على تاج القراء أبي القاسم الكرماني. ترك مجموعة من الكتب في النحو والتفسير والقراءات منها: الكشف والبيان في تفسير القرآن، والإفصاح في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، والمنتقى من الشواذ، والموضح في وجوه القراءات وعللها. انظر ترجمته في معجم الأدباء لياقوت، وإنباه الرواة، وغاية النهاية، وبغية الوعاة، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة، والأعلام للزركلي، وغيرها.
[102] الموضح 242/1
[103] حجة القراءات 315
[104] إعراب القرآن 205/2

[105] التبيان 637/2

[106] إعراب القرآن 204/2-205

[107] هـو الإمـام محمد القيجاطي المتوفى سنة 811هـ. قرأ على الفقيه البياني وابن الفخار وابن مرزوق وغيرهم، وكان بحراً في علوم العربية والقرآن، وله تآليف في القراءات. انظر ترجمته في "تاريخ غرناطة" و"فهرسة المنتوري". وشرح الدرر اللوامع.

[108] في اللهجات العربية، ص 52.